كلمة سعادة الأستاذ رياض سلامة
حاكم مصرف لبنان
في حفل إفتتاح "مؤتمر الاقتصاد الاغترابي الثاني"
فندق موفنبيك، بيروت
14 تموز/يوليو 2016

أود أن أرحب بجميع المشاركين في مؤتمر "الاقتصاد الاغترابي" لما يشكّل الاغتراب من قوة في الاقتصاد الوطني، وأتمنى أن يحقق هذا المؤتمر جميع الأهداف التي عقد من أجلها.

يعتبر الاغتراب اللبناني مصدرا أساسيا لتمويل البلد الأم من خلال التحاويل الواردة من اللبنانيين الذين يعملون في الخارج، وقد شكّلت تاريخيا هذه التحاويل بين 12 و20% من الناتج المحلي.

ان نجاح المغترب اللبناني في ميادين مختلفة رفع سمعة اللبنانيين ومصداقيتهم مما ارتد إيجابا من حيث تأمين فرص عمل لكل اللبنانيين في الخارج.

يعيش عالمنا اليوم تقلبات مفاجئة وحادة غيّرت بالمفاهيم المالية والاقتصادية.

فقد انخفضت الفوائد الى الصفر بالمئة على العملات الأساسية بل أصبحت سلبية في بعض الحالات. لم ينتج عن ذلك تمويل لتفعيل الاقتصاد بل توجهت الأموال للاستثمار بالسندات السيادية عكس كل النظريات التقليدية.

ان الأموال الموظفة عالميا بسندات سيادية ذات فوائد سلبية بلغت 12 تريليون دولار أميركي مما يشكّل 30% من مجموع الإصدارات العالمية. وهذا الرقم إلى ارتفاع.

أصبحت أسواق القطع العالمية المتنفس الأكبر لتصحيح الاختلال بالتوازنات الاقتصادية والسياسية حتى أننا وصلنا الى حرب عملات لأغراض اقتصادية.

وأتى التصويت لخروج بريطانيا من المجموعة الأوروبية كإنذار للعولمة الاقتصادية مع الخطر بأن ينسحب ذلك على العولمة المالية بسبب حرب العملات.

لقد حافظت الليرة اللبنانية على قدرتها الشرائية في ظل كلّ هذه المتغيرات، بل تحسّنت قيمتها تجاه العملات الأوروبية والعملات العربية غير النفطية وعملات حوض المتوسط.

ومن أجل تعزيز الثقة باستقرار الليرة، وفيما يعيش لبنان والمنطقة أحداثا مربكة، يعمل مصرف لبنان على المحافظة على موجودات مرتفعة بالعملات الأجنبية.

لقد ابتكر مصرف لبنان مؤخرا هندسة مالية عززت موجوداته بالدولار الأميركي بأكثر من ثلاثة مليارات دولار مما يعزز ملاءة لبنان بالعملات الأجنبية ويعزز الثقة بالليرة اللبنانية.

نتج عن هذه الهندسة أيضا مداخيل تساوي مليار دولار للمصرف المركزي ومليار دولار للقطاع المصرفي.

وقد أصدرنا تعميما للمصارف بضرورة قيد هذا المدخول الاضافي كمؤونات وليس كأرباح ضمن أموالها الخاصة تحسبا لزيادة الرساميل في العام 2018 تطبيقا للمعايير المحاسبية الجديدة.(IFRS9)

إن توفر هذه الإمكانيات للرسملة منذ الآن يشكّل عنصر ثقة بالقطاع المصرفي مستقبليا، وبالأخص أن النظرة إلى رسملة المصارف تشهد حاليا وعلى صعيد دولي، اهتماما خاصا. وقد تبيّن مؤخرا، وبعد اختبارات الضغط، بأن المصارف الأوروبية بحاجة إلى رفع رؤوس أموالها بما يساوي 150 مليار يورو.

ان السندات بالليرة اللبنانية والتي حسمها مصرف لبنان بصفر بالمئة، أصبحت ملكه.

وبالتالي فان الفوائد المدفوعة مسبقا وبالتساوي بين مصرف لبنان والمصارف، سيستعيدها كاملة حسب آجال السندات المحسومة ولذا لن يتكبّد المصرف المركزي أي كلفة بل سيجني ربحا. وأيضا لا كلفة اضافية على

الدولة من جراء ذلك، إذ أنّ هذه السندات بالليرة كانت مصدرة وموجودة في الأسواق.

حدّد مصرف لبنان المبالغ الممكن حسمها بالليرة بالمبالغ التي يشتري بها المصرف بالدولار الأميركي سندات أو شهادات إيداع من محفظته.

لقد قررت الحكومة اللبنانية تخصيص بورصة بيروت كما تستعد هيئة الأسواق المالية لاطلاق منصة الكترونية للتداول بكافة الأدوات المالية.

وسيكون هناك امكانية للتداول والتعاطي مع هذه المنصة الالكترونية في كل أنحاء العالم. مما يتيح للبناني غير المقيم أن يستثمر بالأدوات المالية اللبنانية من أسهم وسندات حكومية وتجارية.

انّ تحفيزات مصرف لبنان ودعم القروض الانتاجية والسكنية والابداع الفني يستفيد منها اللبنانيون غير المقيمين شرط ان يكون الاستثمار في لبنان، كما يستفيدون من أحكام التعميم 331 المتعلّق بالتوظيف في قطاع المعرفة الرقمي.

ان هذا القطاع اضافة الى القطاع المالي وقطاع الغاز والنفط يشّكلون مستقبل لبنان.

إنّ القوانين المقرّة والقرارات المتخّذة في لبنان حمت سمعة القطاع المصرفي وسهّلت انخراطه في العولمة المالية.

وشكرا.